

سوق العمل الأمريكية لا تزال صامدة رغم الاعتدال التدريجي

الأعمال. وفي الوقت نفسه، استمر انخفاض فرص العمل المتاحة، مما أدى إلى تراجع نسبة الوظائف الشاغرة إلى عدد عاطلين عن العمل – أي عدد الوظائف المتاحة لكل عامل عاطل عن العمل – من ذروة بلغت نحو 2.0 في أوائل عام 2022 إلى ما يقرب من 1.0 في أحدث إصدار، وهو مستوى يتماشى بشكل عام مع متوسط هذه النسبة قبل الجائحة. ويراقب مجلس الاحتياطي الفيدرالي هذه النسبة عن كثب باعتبارها مقياساً لمدى ضيق أوضاع سوق العمل. وتشير النسبة التي تزيد كثيراً عن الواحد الصحيح إلى وجود عدد أكبر بكثير من الوظائف الشاغرة مقارنة بالعاطلين عن العمل، وهو ما يؤدي غالباً إلى ضغوط أقوى على الأجور، في حين تشير النسبة الأقرب إلى الواحد الصحيح إلى سوق عمل أكثر توازناً. والأهم من ذلك أن طلبات إعانة البطالة الأولية ومعدلات تسريح العمال لا تزال منخفضة مقارنة بمستوياتها التاريخية، مما يشير إلى أن الشركات تواصل الاحتفاظ بالعاملين لديها. وبشكل مشترك، فإن هذه المؤشرات تشير إلى عودة منظمة للطلب على العمالة إلى مستوياته الطبيعية، لا إلى التدهور واسع النطاق الذي يسبق عادةً حالة الركود.

نسبة الوظائف الشاغرة إلى عدد العاطلين عن العمل
(عدد الوظائف لكل شخص عاطل عن العمل، معدل موسمي)



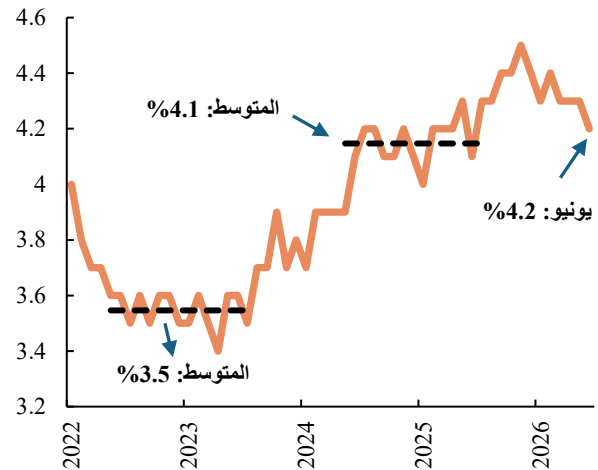
المصدر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، قسم الاقتصاد في QNB

ثانياً، واصل نمو الأجور دعم القوة الشرائية للأسر. فعلى الرغم من أن النمو الاسمي للأجور قد اعتدل مقارنة بالمعدلات المرتفعة التي سُجلت في السنوات الأخيرة، فإن دخل العاملين ظل يتجاوز التضخم خلال العام الماضي، رغم التصاعد المؤقت في ضغوط الأسعار عقب صدمة الطاقة. وبعبارة أخرى، تجاوزت زيادات الأجور، في المتوسط، الزيادات في تكلفة

على الرغم من تزايد التحديات في البيئة الخارجية، واصل الاقتصاد الأمريكي إظهار قدر كبير من المرونة خلال العام الجاري. فقد أثرت حالة عدم اليقين المتزايدة بشأن السياسات الاقتصادية، وتصاعد الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، وما نتج عن ذلك من ارتفاع حاد في أسعار الطاقة، سلباً على ثقة الشركات والمستهلكين، وأجبت المخاوف من تجدد الضغوط التضخمية وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي. وفي ظل هذه المعطيات، أصبح صمود سوق العمل الأمريكية عاملاً حاسماً في تحديد ما إذا كان الاقتصاد قادراً على مواصلة تحمل هذه الرياح المعاكسة وتجنب تباطؤ أكثر حدة.

تشير البيانات الأخيرة لسوق العمل إلى وجود أسباب تدعو إلى التفاؤل الحذر. فرغم تباطؤ وتيرة خلق الوظائف واعتدال التوظيف، فإن مجموعة واسعة من المؤشرات تدل على أن الأوضاع في سوق العمل لا تزال تستند إلى أسس سليمة. وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة لم يتغير كثيراً عن المتوسط المسجل في العام الماضي، ما يشير إلى أن تباطؤ التوظيف لم يتسبب في تدهور ملموس في الأوضاع العامة لسوق العمل. وفي هذا المقال، نستعرض ثلاثة عوامل رئيسية لا تزال تدعم مرونة سوق العمل والاقتصاد في الولايات المتحدة بوجه عام.

معدل البطالة في الولايات المتحدة
(معدل موسمي، %)



المصدر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، قسم الاقتصاد في QNB

أولاً، تراجعت وتيرة الطلب على العمالة لكنها لا تزال متنسقة مع سوق عمل سليمة. فقد تباطأت وتيرة خلق الوظائف خلال العام الماضي، في حين أصبحت الشركات أكثر حذراً في زيادة قواها العاملة في ظل ارتفاع حالة عدم اليقين وضعف الثقة في بيئة

الاصطناعي قد أضعف أوضاع سوق العمل بصورة ملموسة. فلا تزال معدلات التوظيف تتزايد، وتظل البطالة قريبة من مستويات تتسق مع التوظيف الكامل، كما لا تزال معدلات تسريح العمال منخفضة بالمقارنة مع المستويات التاريخية. وبدلاً من ذلك، تشير الأدلة الحالية إلى أن الذكاء الاصطناعي يغير في المقام الأول تركيبة الوظائف والمهارات التي يطلبها أصحاب العمل، ولا يؤدي إلى تقليص مستوى التوظيف الإجمالي.

وبوجه عام، ينبغي تفسير الاعتدال الأخير في سوق العمل الأمريكية باعتباره عودة إلى المستويات الطبيعية، لا مؤشراً على ضعف واسع النطاق. فقد أصبح الطلب على العمالة أكثر توازناً، ولا يزال نمو الأجور يدعم القوة الشرائية للأسر رغم الضغوط التضخمية الأخيرة، كما أن هناك أدلة محدودة على أن تبني الذكاء الاصطناعي قد أضعف إجمالي التوظيف بصورة ملموسة. ونتيجة لذلك، تظل سوق العمل في وضع جيد يتيح لها دعم الإنفاق الاستهلاكي، مما يعزز صمود الاقتصاد الأمريكي.

المعيشة، مما أتاح للأجور الحقيقية – أي الأجور بعد احتساب تأثير التضخم – مواصلة الارتفاع خلال العام الماضي. ونتيجة لذلك، حققت الأسر مكاسب مستمرة في قوتها الشرائية، مما ساعد على دعم الإنفاق الاستهلاكي، الذي يمثل نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. وبناءً على ذلك، تواصل قوة القدرة الشرائية للأسر دعم الطلب المحلي وتعزيز صمود الاقتصاد بوجه عام.

ثالثاً، بدأ الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل سوق العمل، غير أن أثره الكلي لا يزال محدوداً. فالتبني السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي يغير أنماط التوظيف في عدد متزايد من القطاعات، ولا سيما في الوظائف التي تنطوي على مهام معرفية روتينية، مثل الدعم الإداري وخدمة العملاء وتطوير البرمجيات. وفي الوقت نفسه، استمر الطلب على العاملين ذوي المهارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والمهارات التقنية المتقدمة في الارتفاع. ومع ذلك، ورغم المخاوف الواسعة بشأن إحلال الوظائف، لا تزال هناك أدلة محدودة على أن الذكاء

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استثمارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلاؤهم أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.